محمود محمد طه

رئيس الحزب الجمهوري

يقدم

الدستور الإسلامي؟

نحن ودليله

أم درمان في شوال ١٣٨٧

يناير ١٩٦٨

الاهـــداء :ـ

الى الشـــعب الســـــودانى الكريم ..

ان قافلتك اليوم تسـيرعلى حداء قادة قد ضلوا عـــن الحـــق . . واضلـــــوا !!
فلا تصدق كل ماتسمع . .

وليكن دليلك حـــديث المعصوم لعبد الله بن عمر ..
« دينك !! دينك !! يابن عمر !! ولا يغرنك ماكان منى لابويك ، فخذ ممن استقاموا ولا تأخـــذممن قالوا .. »

بسم الله الرحمن الرحيم

« هو الذى ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهـره على الدين كله وكفى بالله شهيدا » صدق الله العظيم

المقـــدمة

جبهة الميثاق :

لقد سـقط الدستور الاسـلامى الكامل فى اللجنة القومية للدستور الدائم للسودان !!

وعن بعض ملابسات سقوطه يحدثنا محضر مداولات هـذه اللجنة فى مجلده الثانى على النحو التالى : ـ

« السيد موسى المبارك : جاء فى مـذكرة اللجنة الفنية نبذة حول الدستور الاسلامى فى صفحة (٧) أن يكون رأس الدولـة مسلما ، أود أن أسأل هل لغير المسلمين الحق فى الاشتراك لانتخاب هذا الرئيس ؟

« السيد حسن الترابى : ليس هناك مايمنع غير المسامين من أنتخـاب الرئيس المسلم ، الدولة تعتبر المسلمين وغـير المسلمين

مواطنين ، أما فيما يتعلق بالمسائل الاجتهادية فأذا لم يكن هناك نص يترك الامر للمواطنين عموما ، لان الامر يكون عندئذ متوقفا على المصلحة ، ويترك للمواطنين عموما ان يقدروا هذه المصلحة ، وليس هناك ما يمنع غير المسلمين أن يشتركوا فى أنتخاب المسلم ، أو أن يشتركوا فى البرلمان لوضع القوانين الاجتهادية التى لاتقيدها نصوص من الشريعة •

« السيد فيليب عباس غبوش : اود ان اسأل ياسيدى الرئيس ، فهل من الممكن للرجل غير المسلم أن يكون فى نفس المستوى فيختار ليكون رئيسا للدولة ؟

« الدكتور حسن الترابى : الجواب واضح ياسيدى الرئيس فهناك شروط أهلية أخرى كالعمر والعدالة مثلا ، وأن يكون غير مرتكب جريمة ، والجنسية ، وما الى مثل هذه الشروط القانونية

« السيد الرئيس : السيد فيليب عباس غبوش يكرر السؤال مرة أخرى •

« السيد فيليب عباس غبوش : سؤالى ياسيدى الرئيس هو نفس السؤال الذى سأله زميلى قبل حين ـ فقط هذا الكلام بالعكس ـ فهل من الممكن أن يختار فى الدولة ـ فى اطار الدولة بالذات ـ رجل غير مسلم ليكون رئيسا للدوله ؟

« الدكتور حسن الترابى : لا ياسيدى الرئيس »

هذه صورة مما جرى فى بداية معارضة أقتراح الدستور الاسلامى الكامل •• ويلاحظ محاولة الدكتور الترابى التهرب

من الاجابة مما أضطر معه السيد رئيس الجلسة ان يطلب من السيد فيليب عباس ليعيد السؤال، بغية ان يتلقى عليه اجابة محددة، لانه سؤال ، فى حد ذاته ، محدد • • فلما اعاده، لم يجد الدكتور الترابى بدا من الاجابة ، فأجاب ب « لا » !! ومن تلك اللحظة بدأت المعارضة التى أنتهت بهزيمة أقتراح الدستور الاسلامى الكامل ، وهى معارضة قد رصدت كلها فى محاضر مداولات اللجنة القومية للدستور ، فلتراجع • •

وتهرب الدكتور الترابى فى أول أمره عن الرد المحدد ليس أمرا عرضيا ، وانما هو أمر شديد الدلالة على مبلغ التناقض الذى يرزح تحته الدكتور الترابى وزملاؤه من دعاة الاسلام، ممن تلقوا ثقافة غربية واسعة • • فهم يشعرون بضرورة مسايرة العصر الحاضر فى منشآته التقدمية ، وبصورة خاصة الديمقراطية ، والاشتراكية ، ثم انهم لا يجدون فى الفكر الاسلامى الذى تتلمذوا عليه مايسعفهم بهذه المسايرة ، فظلوا يعيشون تناقضا مزعجا ، جنى على ملكاتهم ، وعطل طاقاتهم ، واظهرهم بمظهر يستوجب الرثاء ، ويستدر الاشفاق •

ودعاة اسلاميون آخرون

وحين سقط الدستور الاسـلامى الكامل فى اللجنة القومية قام نفر من كرام المواطنين ، يمثلون صفوة ممن جمعوا بين الثقافة الغربية وبعض الثقافة الاسلامية ، وأسموا نفسهم « الهيئة الوطنية للدستور الاسلامى » واصدروا مذكرة عن « الدستور الاسلامى الكامل ، لجمهورية السودان » • • وقد جاء فى ديباجة هـذه المذكرة قولهم : « وقـد كان نتيجة لذلـك ان اعلنت الاحـزاب الشمالية الرضا بالدستور الاسلامى عـلى أختلاف بينها • وان ذلك الخلاف الذى حدث داخل اللجنة القومية للدستور ادى الى أن يجتمع فريق من أخوانكم بالعاصمة المثلثة ويتشـاوروا فى الطريقة المثلى التى تفضى بنا الى دستور اسلامى كامل •

« وقـد شكلت هيئة تحت اسـم الهيئة الوطنية للدستور الاسلامى الكامل •

وبعد عديد من الاجتماعات انتهت الهيئة الى تشكيل مجلس للبحث والتشـاور والاتصال بالسـادة زعماء الاحـزاب تسألهم مناصرة الدسـتور الاسـلامى الكامل ، ماداموا مقتنعين بان بناء الدولة وفقه سيؤدى الى سعادة المواطنين اجمعين مسلمين وغيرهم

« وقـد اتصلت الهيئة بالسـادة رؤسـاء الاحزاب وزعماء الطوائف فوجدت منهم ترحيبا وتاييدا ومنهم من رغب الى هـذه الهيئة ان تضع مذكرة تحدد فيها السمات البارزة التى يتميز بهـا الدسـتور الاسلامى عما عداه من الدساتير •

« لذلك فقد كلفت الهيئة سبعة من اعضائها لصياغة المذكرة • ولما فرغت اللجنة من وضع المذكرة عرضتها على الهيئة فناقشتها ثم اقرتها على هذا الوضع الذى بين يدى القارىء •

وفيما يلى اسماء الهيئة ولجنة الصياغة :

١ ـ السيد الدرديرى محمد عثمان رئيسا
٢ ـ السيد الدكتور كامل الباقر سكرتيرا
٣ ـ السيد احمد البيلى مقررا
٤ ـ السيد عبد الماجد على ابو قصيصة
٥ ـ السيد عوض الله صالح
٦ ـ السيد مندور المهدى
٧ ـ السيد بدوى مصطفى
٨ ـ السيد مجذوب مدثر الحجاز
٩ ـ السيد محمد العربى
١٠ ـ السيد ابشر احمد حميده
١١ ـ السيد داود الخليفه عبد الله
١٢ ـ السيد يوسف اسحق حمد النيل
١٣ ـ السيد على طالب الله
١٤ ـ السيد محمد هاشم الهدية
١٥ ـ السيد عوض حامد جبر الدار
١٦ ـ السيد يوسف الخليفة ابوبكر
١٧ ـ السيد عمر عبد الله صبير

اسماء لجنة الصياغة

١ ـ السيد الدرديرى محمد عثمان

٢ ـ السيد الدكتور كامل البـاقر

٣ السيد مجذوب مدثر الحجاز

٤ ـ السيد عوض الله صـالح

٥ ـ السيد بدوى مصطفى

٦ ـ السيد مندور المهدى

٧ ـ السيد احمد البيلى

« هذا ـ ونحن نامل ان تقف الاحزاب على اختلافها الى جانب هذه المبادىء ، وان يقف بجانبها كذلك اعضاء الجمعية التأسيسية حتى يضعوا للامة ما نادت به من دستور اسلامى كامل يحقق الخير لافرادها اجمعين

« واننا لنهيب بافراد الامة على اختلاف احزابهم وطوائفهم ان نعمل فى تكاتف ودأب وصلابة لبناء دولتنا على اساس الاسلام ، ومن كان ذلك هدفه فالنصر حليفه . » انتهى قولهم

ولقد اوردنا لك هنا كشفا باسماء السادة اعضاء هذه الهيئة حتى تتعرف عليهم ، فانهم من اكبر رجالات هذه البلاد من جهة التحصيل العلمى ، والمناصب الرسمية فى الدولة ، فماذا قالوا فى هذه المبادىء التى يدعون الاحزاب والطوائف للوقوف

بجانبهـا « فى تكاتف ودأب وصلابة لبنـاء دولتنـا على اساس الاسلام » ؟ ـ « ماداموا مقتنعين بان بناء الدولـة وفقه سيؤدى الى سعادة المواطنين اجمعين مسلمين وغيرهم » ؟قالوا مـن صفحة (٥) « عندما تنادى بقيـام الدسـتور الاسلامى وتحقيق مبادىء الشـريعة الاسـلامية انما تنادى بقيام دولة حديثة بكل مـا فى هذه الكلمة من مفهوم • فالديمقراطية بكل اشكالها السياسـية والاقتصادية والاجتماعية عـرف الاسـلام مضمونهـا قبل ان تتصورها الدول الحديثه • ان نظـام الحكم فى الاسلام يقـوم على اساس ان الدولة ارض ، وشعب ، وحكومة ، كما هو الحال فى تصـورها الحديث » هذا ما قالوه فى صفحة نمرة ٥ ولكـن اقرأ ماقالوه فى صفحة نمرة ١١

« ١ ـ الديمقراطية

صـارت الديمقراطية من الشـعارات التى تحمل معـانى كثيرة ومتناقضـة بمسـتوى التناقض القائم بين الشرق الشيوعى والغرب الراسمالى • فالدول الشيوعية تصف انظمتها بالديمقراطية وكذلك تفعـل الدول الغربيـة الراسمالية عـلى الرغم مما بين الشـرق والغرب من خـلاف فى المبـادىء والفلسـفات امـا المسلمون فقد وصفهم الله بقوله (وكذلك جعلناكم امـة وسـطا لتكونوا شهداء على الناس) ١٤٣ ـ البقرة

« ٢ ــ الاشتراكيــة

كذلك يحمل لفظ «الاشتراكية» من المعانى المتناقضة ما يجعــل استعماله فى اى شكل من الاشكال وسيلة لاستغلاله للانحراف بمبادىء العدالة الانسانية واشعال حرب الطبقات بين المجتمــع واذا كان الاسلام متضمنا لجميع معانى العداله والشورى وكــل مبادىء الانسانية السليمة اذن فلا نرى اى مبرر لورود كلمتــى «الاشتراكية» «والديمقراطية» ضمن بنود الدستور ، ويكفــى ان يوصف الدستور بانه اســلامى •

« اللهم الا اذا اتهمنا الاسلام بالقصور وعدم الكمال والشمول وهو امر لايدور بخلد واحد من المسلمين» انتهى كلامهم •

القصور قصور المسلمين لاقصور الاسلام

والذى يطلع على مذكرة «الهيئه الوطنية للدستور الاسلامــى » من المسلمين الواعين لا يخطر بباله قصور الاسلام ولكن يتجسد امامه قصور دعاة الاسلام ،حتى عن الادراك السليم لقضايا العصر فضلا عن الادراك السليم لحقائق الاسلام• يضاف الى كل ذلك ان هذه الهيئة يمكن ان تتهم بعدم الامانة الفكرية • فهى قد شعرت بالحاجة الى المراوغة التى شعر بها الدكتور الترابى ، ولما لم يكن عندهــا فيليب عباس غبوش ليضطرها الى التحديد ، كما جرى للدكتــور

الترابى ، حاولت ان تغرق غموضها فى الاسلوب المنمق ، الفج ، الذى لايحوى من الحق شيئا ، بل انه ليقوم على الباطل ..
فاقرءوا ان شئتم قولهم من صفحة نمرة ٨ ، تحت عنوان « حقوق غير المسلم » .

« ١ ـ سكان الدولة من غير المسلمين يتمتعون ، فى حدود القانون ، بحرية تامة فى ديانتهم ، وعباداتهم ، وتعليمهم الدينى ، (لا اكراه فى الدين ، قد تبين الرشد من الغى) « لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ، ان الله يحب المقسطين » « وما انت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد »

« ٢ ـ من حقهم ان يطالبوا بالقضاء فى احوالهم الشخصية حسب قانونهم الدينى او تقاليدهم الخاصة »

« ٣ ـ يتساوون مع المسلمين فى الحقوق والواجبات الاخرى»
هذا مع ان كل من أوتى اقل حظ من المعرفة بالشريعة يعلم ان سكان الدولة من غير المسلمين ـ من يهود و نصارى وغيرهم ـ يعرفون باسم الذميين ، وهم من اعطاهم المسلمون الامان على مالهم ، وعرضهم ، ودمهم ، مقابل ان يعطوا الجزية ـ فحين يعطى المسلم القادر الزكاة يعطى الذمى الجزية ـ ومن ههنا فان القول بالمساواة فى الحقوق ، والواجبات ، يصبح هراء باطلا .

ثم ان الآيات التى اوردوها فى نمرة ١ اعلاه كلها منسوخة ولم تقم عليها الشريعة ، وهى منسوخة بآية السيف « فاذا أنسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » ومنسوخة بآية « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ماحرم الله ، ورسوله ، ولايدينون دين الحق ، من الذين اوتوا الكتاب ، حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » فهل مع هذه العبارة الواضحة يزعم زاعم انهم « يتساوون مع المسلمين فى الحقوق والواجبات الاخرى » ؟

ثم انك عندما تتحدث عن الديمقراطية ـ وانت تتحدث عنها بسجرد حديثك عن الدستور ـ فانه لايكفى ان تساوى بين المواطنين فى بعض الحقوق والواجبات ، وتميز بينهم فى بعضها الآخر تمييزا يقوم على اساس العقيدة ، أو العنصر ، أو الطبقة ، مثلا . ولابد من المساواة التامة بين المواطنين فى جميع الحقوق والواجبات ـ والا فلا تتحدث عن الدستور ، ولا تتحدث عن الديمقراطية .

بين الشريعة والدين

ان قومنا من دعاة الفكر الاسلامى ، فى جميع مدارسه ، يخلطون خلطا ذريعا بين الشريعة والدين ، وهم من أجل ذلك يتناقضون ، وعندما يشعرون بالتناقض يحاولون التهرب ، أو التعمية والتمويه ، فلا يبلغون طائلا . وقد اوردنا لك كيف حاول

الدكتور حسن الترابى ان يتهرب عن الاجابة حتى حوصر ، فاضطر الى المواجهة اضطرارا لم يملك معه منصرفا ، ذات اليمين، ولا ذات الشمال • • وكيف ان الهيئة القومية للدستور الاسلامى الكامل حاولت ان تغرق مسائل حيوية فى تعمية تلبس بهرج الاسلوب، ولتدس فيه عبارة خاطئة من اولها لآخرها ، وذلك قولها « ٣ ــ يتساوون مع المسلمين فى الحقوق والواجبات الاخرى » ثم ذهبت تسوق فى حججها آيات منسوخة • •

اول ماتجب الاشارة اليه هو ان الشريعة الاسلامية ليست هى الاسلام ، وانما هى المدخل على الاسلام • • هى طرف الاسلام الذى نزل الى ارض الناس منذ اربعة عشر قرنا ، وهى فى بعض صورها تحمل سمة «الموقوتية» وهى من ثم قابلة للتطور ، وهى فى تطورها تنتقل من نص فرعى ، فى القرآن ، تنزل ، لارض الناس ، من نص اصلى • وقد اعتبر النص الاصلى منسوخا ، بمعنى انه مرجأ الى يومه ، واعتبر النص الفزعى صاحب الوقت ، يومئذ • فتطور الشريعة الاسلامية ، فى بعض صورها ، اذن ، انما يعنى انتقالها من نص ، الى نص ، فى القرآن • • فآية السيف ، واخواتها ليست ، فى الاسلام ، اصلا وانما هى فرع • • وقد تنزل الفرع ، عن الاصل ، بفعل الضرورة، ليكون قريبا لارض الناس ، حتى ينقلهم ، على مكث ، الى الاصل • • فالاصل هى الآيات المنسوخة والفرع الايات الناسخة • • فاذا كنا نتحدث عن الشريعة الاسلامية فيجب الانزج بآية « لا اكراه فى الدين ،

قد تبين الرشد من الغى » الا اذا كنا ندعو الى ان تتطور الشريعة من آيات الاكراه ، الى آيات الاسماح • وهو امر لايدعو اليه ، بل ولا يعقله دعاة الاسلام عندنا ، الى الآن •

وهناك امر خطير يجب تقريره هنا ، وهو ان الشريعة الاسلامية ليست ديمقراطية ، ولا هى اشتراكية ، وانما هى تقوم ، فى السياسة ، على آية الشورى ، وهى آية حكم الفرد الرشيد ، الذى جعل وصيا على قوم قصر ،وقد طلب اليه ان يحسن تربيتهم ، ورعايتهم ، وترشيدهم ليكونوا اهلا للديمقراطية • ويومئذ تتطور شريعتهم لتنتقل من فروع القرآن الى اصوله ـ من آية الشورى الى آيتى « فذكر انما انت مذكر * لست عليهم بمسيطر » فتكون بهذا التطوير ادخل فى الاسلام من سابقتها • أو قل منها قبل ان تتطور •

ومثل هذا يقال عن الاشتراكية ، فان شريعة الاسلام الحاضرة ليست اشتراكية ، وانما هى راسمالية ، اريد بها ان تكون مرحلة تسير الامة السالفة الى منازل الاشتراكية • ويومئذ تتطور الشريعة الحاضرة ، بان تنتقل من فروع القرآن الى اصوله ـ من آية الزكاة الصغرى (الفرعية) « خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم،والله سميع عليم» الى آية الزكاة الكبرى (الاصلية) «يسألونك ماذا ينفقون.

قــل العفو » •

ففى الشريعـــة الحاضـرة ليسـت هنـاك ديمقـراطية •
ومن ثم ليس هناك دستور اسـلامى •• وكل حديـث عـن الدستور الاسلامى من الذين لايرون تطوير الشريعة الاسـلامية انما هو جهل مزدوج ـ جهل بالاسلام ، وجهل بثقافة العصر •• وهو مايقوم عليه امر دعاة الاسلام عندنا • ونحن نحب ان نقول لهم فى ختام هذه المقدمة انكم ان لم تفهموا حقيقة الاسـلام ، وطبيعة ثقافة العصر الحاضر ، فمن الخير ان تكفوا عن الدعوة الى الاسلام •• والا فانكم تحملون وزر تعويـق الدعـوة اليـه بجهالات تحاولون ان تلصقوها به ،وهومنها براء •• وستكون حصيلة محاولتكم تأخير قافلة الدعاة الحقيقيين بعض الوقـت • وبحسب المرء من الشر ان يعوق بجهالته ، دعوة الخير ، ولو لحظة واحدة ، وهو يعلم •

الديمقراطيه والاشتراكية والاسلام
الديمقراطية

« واذا كان الاسلام متضمنا لجميع معانى العدالة والشورى وكل المبادىء الانسانية السليمة اذن فلا نرى أى مبـرر لورود كلمتى (الاشتراكية والديمقراطية) ضمن بنود الدستور ويكفى ان يوصف بانه اسلامى » « اللهم الا اذا اتهمنا الاسلام بالقصور وعدم الكمال والشمول وهو امر لايـدور بخلد واحـد من المسلمين » بهذه العبارات اختتمت « الهيئة الوطنيـة للدستـور

الاسلامى » مذكرتها عن الدستور الاسلامى الكامل • وهـذه الهيئة ترفض الديمقراطية• • لماذا ؟ هى تحدثنـا فى مذكرتهـا فتقول « صارت الديمقراطية من الشـعارات التى تحمـل معانى كثيرة ومتناقضة بمستوى التناقض القائم بين الشرق الشـيوعى والغـرب الرأسـمالى • فالدول الشيوعية تصـف انظمتـها بالديمقراطية وكذلك تفعل الدولة الغربية الرأسمالية على الرغم مما بين الشرق والغرب من خلاف فى المبادىء والفلسفات • أمـا المسلمون فقد وصفهم الله بقوله « وكذلك جعلناكم امة وسـطا لتكونوا شهداء على الناس »

وانـا شـديد اليقـين بأن مـن يقـول مثـل هذا القول لايحق له ان يتحدث عن الديمقراطية ، ولا يحق لـه ان يتحدث عن الاسلام ، فأن تحدث فانه لايعدو ان يكون رجلا يقول على الله مالا يعلم • وقد يكون رجلا لايرجو لله وقارا • •

اما الاسلام ، فان هذه الآية لايصح ايرادها فى هذا المقام ، لانه ليس هناك بين الشيوعية والرأسمالية الغربية موضع وسط، فانهما كلاهما مادى • • فالرأسمالية الغربية هى التى زيفـت الديمقراطيـة فى الغـرب ، والشـيوعية هـى التى زيفـت الديمقراطية فى الشرق ، وان كان تزييف الديمقراطية فى الغـرب اقل ، بما لا يقاس من تزييفها فى الشرق — ولكن المهم ان هناك جنفا عن الروح ، فى الشرق ، وفى الغرب ، مما يجعـل المدنيـة الغربية ، بشطريها : الرأسمالى ، والشيوعى مدنية مادية ، عاجزة، عن استيعاب طاقة الانسان المعاصر، الذى اصبح يطلب الحرية، ويطلب

الرخاء المادى ، كوسيلة اليها ، لا كبديل عنها • وقد ورد فى كتاب الحزب الجمهورى « التحدى الذى يواجه العرب » صفحة ١٩ قولنا « وتوحيد البشرية عن طريق الفكر ـ وليس هناك من طريق سواه ـ يتطلب مدنية تعطى منزلة الشرف للفكر ، وماهكذا المدنية الغربية الحاضرة : لافى شقها الرأسمالى الغربى ، ولا فى شقها الشيوعى الشرقى •• بل ان هذه المدنية الغربية لتقوم اساسا على انكار الفكر •• فهى مدنية مادية يستوى فى ذلك شقها الشيوعى، مع شقها الرأسمالى،فليس الاختلاف بين الشيوعية والرأسمالية الا اختلاف مقدار •• وواضح جدا عند الشيوعية تحقير الفكر وكبت حريته •

« والمدنية الغربية اعلنت افلاسها ، ووصلت الى نهاية مقدرتها التطورية •• وعجزت عن استيعاب طاقة بشرية اليوم ، وتطلعها الى تحقيق الاشتراكية والديمقراطية فى جهاز حكومى واحد •• لان الانسان المعاصر يريد الحرية ، ويرى ان الاشتراكية حق طبيعى له ووسيلة لازمة لتحقيق هذه الحرية ، ومن خطل الرأى عنده ، ان يطلب اليه ، ان يتنازل عن حريته لقاء تمتعه بالحقوق التى تكفلها له الاشتراكية ، كما تريد له الشيوعية الماركسية الآن • أو ان يطلب اليه ان يحقق حريته الديمقراطية فى ظل نظام اقتصادى رأسمالى لاتتوفر له فيه حاجة المعدة والجسد

الا بشق الانفس ، كما تريد له الرأسمالية الغربية • • فليس ، اذن ، بين الديمقراطية الغربية ، وبين الشيوعية الماركسية ، موضع وسط يحتله المسلمون ، وتساق فى تحديده تلك الآية الكريمة • وانما سيقت الاية لتوسط المسلمين بين افراط المسيحيين فى الروحانية ، وافراط اليهود فى المادية ، وقد تحدثنا عن ذلك بتطويل فى كتابنا «الرسالة الثانية من الاسلام» صفحة نمرة ١٠٨ فليراجع •

واما الديمقراطية فانه من الخطأ ان ننسب لها تقصير المقصرين فى تطبيقها ، أو تزييف المزيفين لمحتواها • ولم تخبرنا هذه الهيئة عن الديمقراطية فى جوهرها ، وانما اكتفت برفضها لانها ، عندها ، اصبحت «من الشعارات التى تحمل معانى كثيرة ومتناقضة » وهذا محض سطحية ، وافلاس فكرى • • ونحن لن نتوسع هنا فى شرح معنى الديمقراطية فى جوهرها وانما نترك ذلك لحين صدور كتابنا « الاسلام ديمقراطى اشتراكى » ولكننا لابد لنا قبل ذلك من ان نشير القارىء الى كتابنا « زعيم جبهة الميثاق فى ميزان ١ ــ الثقافة الغربية ٢ ــ الاسلام » صفحة ٩ وما بعدها ليراجع حقيقة الديمقراطية بصورة موجزة ولكنها كافية لحاجته الحاضرة • • ونستطيع ان نورد هنا شيئا يسيرا مما جاء فى ذلك الكتاب • « وتعد المساواة الاساسية بين كافة الناس مظهرا من اهم المظاهر للمذهب الديمقراطى • فالناس من حيث

هم ناس ، مهما فرقت بينهم فوارق الجنس ، او اللون ، او اللغة او الدين ، او القومية ، او الطبقة فان هناك شيئا اساسيا مشتركا بينهم ، هو العقل • • والقدرة على التفكير • والناس بهذه النظرة ليسوا مجرد اعضاء فى طائفة اجتماعية ، او طبقة اقتصادية ، او قومية معينة ، لان (الذى يتساوون فيه بصفة اساسية ياتى مما يشتركون فيه ، لامما يفرق بينهم) » هذا ماقلناه هناك فالديمقراطية هى نظام الحكم الذى يكون فيه لكل مواطن كرامة • • وكرامة الانسان ليست فى توفير (العلف) له وانما فى احترام حرية فكره فما كرم الانسان على الحيوان الا بالفكر •

ولقد ورد فى كتاب الحزب الجمهورى « الرسالة الثانية من الاسلام» فى صفحة نمرة ١٦٥ قولنا « وانما تجىء كرامة الانسان من كونه اقدر الاحياء على التعلم والترقى ، وانما تجىء كرامة الديمقراطية من كونها ، كاسلوب للحكم ، اقدر الاساليب لاتاحة الفرص للانسان ليبلغ منازل كرامته وشرفه ، وانما يتعلم الانسان من أخطائه وتلك هى الطريقة المثلى للتعليم « ففى الدكتاتورية تمنع الحكومة الفرد من ان يجرب ، او يعمل بنفسه ، وبذلك تعطل نموه الفكرى والعاطفى ، والخلقى ، لان كل أولئك انما يتوقف نموه على ممارسة العمل ، وتحمل مسئولية الخطأ فى القول وفى العمل ، ثم التعلم من الخطأ • وعلى العكس من الديكتاتورية ، نجد أن الديمقراطية قائمة على الحق فى

ارتكاب الاخطاء ، وهذا ليس معناه الخطأ من أجل الخطأ ، وانما أعترافا بأن الحرية توجب الاختيار بين السبل المختلفة للعمل ، ولا يسكن للانسان ان يكون ديمقراطيا حقا دون ان يتعلم كيف يختار ، وأن يحسن الاختيار ، وأن يصحح ، باستمرار خطأ الاختيار الذى يبدو منه ، الفينة بعد الفينة • وفى واقع الامر فأن السلوك جميعه ، وممارسة الحرية برمتها ، أنما هى سلسلة من التصرف الفردى فى الاختيار والتنفيذ • • أو قل فى حرية الفكر وحرية القول وحرية العمل ، على شرط واحد هو ان الانسان يتحمل نتيجة خطئه فى القول ، وفى العمل ، وفق قانون دستورى • « فالديمقراطية هى حق الخطأ ، وفى قمة هذا التعريف جاء حديث المعصوم (أن لم تخطئوا وتستغفروا فسيأتى الله بقوم يخطئون ويستغفرون فيغفر لهم •) » هذا ما أوردناه يومئذ وسنخوض فى تفصيل أمر الديمقراطية فى كتابنا المقبل أن شاء الله وهو الذى سيصدر بأسم « الاسلام ديمقراطى اشتراكى » ولكن هذا القدر الذى اوردناه كاف للتدليل على أن الديمقراطية أسلوب حياة ينطبق عليه الاسلوب الاسلامى تمام الانطباق ، فاذا زيفها الشيوعيون ، او زيفها الفاشيون ، او زيفها الرأسماليون الغربيون فقد وجب أن نرفض التزييف من حيث جاء ، وتتمسك بالديمقراطية فى أصالتها وجوهرها ، ونقوم على حمايتها ، لانها النهج الانسانى الوحيد فى أسلوب الحكم الذى يليق بشرف ، وكرامة الانسان •

والاشتراكية

وماذا قالت هذه الهيئة عن الاشتراكية ؟ قالت « كذلك يحمل لفظ الاشتراكية من المعانى المتناقضة مايجعل أستعماله فى أى شكل من الاشكال وسيلة لاستغلاله للانحراف بمبادىء العدالة الانسانية وأشعال حرب الطبقات بين المجتمع »

وهنا أيضا غاب عن هذه الهيئة جوهر الاشتراكية وتورطوا ، فنسبوا لها سوء التطبيق ،والتزييف الذى تعرضت له ،كماتعرضت صنوها « الديمقراطية • » فالاشتراكية هى « الديمقراطية الاقتصادية » حين كانت الديمقراطية هى « الاشتراكيه السياسية » ، وهما لا ينفصلان ، وانما هما ، للمجتمع الراقى ، كالجناحين للطائر • • فكما أن الطائر لايستطيع ان يستقل فى الجو بجناح واحد ، فكذلك المجتمع ، لايستطيع ان ينهض بغيرهما معا ، وغرضهما أحراز كرامة الانسان • ولقد سبق ان قررنا ان المدنية الغربية الحاضرة أنما أعلنت افلاسها عن أستيعاب طاقة الانسان المعاصر لانها عجزت عن الجمع بين الديمقراطية والاشتراكية فى جهاز حكومى واحد • • فالانسان « المعاصر يريد الحرية ، ويرى أن الاشتراكية حق طبيعى له ، ووسيلة لازمة لتحقيق هذه الحرية ، ومن خطل الرأى عنده ، ان يطلب اليه ، ان يتنازل عن حريته لقاء تمتعه بالحقوق التى تكفلها له الاشتراكية ،

كما تريد له الشيوعية الماركسية الآن ، او أن يطلب اليه ان يحقق حريته الديمقراطية فى ظل نظام أقتصادى رأسمالى لا تتوفر لـه فيه حاجة المعدة والجسد الا بشق الانفس ، كما تريد له الرأسمالية الغربية • »

والعبارة التى اوردتها هـذه الهيئة فى مذكرتها ، وهى قولها « واشعال حرب الطبقات بين المجتمع » تدل اتم الدلالة عـلى ان الهيئة تعتقد ان الاشتراكية هى الماركسية ، وهذا وهم شائع ، ان جاز ان يتورط فيه قارىء الصحف اليومية العادى ، فلا يجوز ان يتورط فيه نفر يتصدون للكتابة ، ولتوجيه الشعب ، فى امر مـن أهم أموره ، الا وهـو الدستور ، فان الماركسية مدرسـة مـن مدارس الاشتراكية ، لها حسناتها ، وعليها سيئاتها وما ينبغى ان نحسب أخطاء الماركسية على الاشتراكية ، بحال مـن الاحوال : والاشتراكية تعنى ، ببساطة ، أن يكون الناس شركاء فى خـيرات الارض ، فلا يكون لبعضهم حق وللبعض الآخر صدقة • • ولقد جاءت كنتيجة طبيعية للصراع الطويل المرير بـين « الما عندهـم والعندهم » وقبل أن تظهر الاشتراكية العلمية كـانت الاشتراكية البدائية ، وهى تعنى المشاركة فى الخيرات التى لا تضيق باحـد ، ولا يقع عليها الحوز ، ولقد عبر المعصوم عـن هـذه حـين قال « الناس شركاء فى ثلاثة : الماء والكلا والنار » وفى هذا الحديـث أشـارة رصينة الى وجـوب الاشتراكية بين الناس حـين تفيض

الخيرات باستغلال الموارد الطبيعية والصناعية ، وهو ما عليه قامت الاشتراكية العلمية •

ولقد ورد فى كتاب الجمهوريين « الرسالة الثانية من الاسلام » صفحة ١٥٨ عن الاشتراكية الآتى : —

« فالاشتراكية العلمية ، عند الجمهوريين ، تقوم على دعامتين اثنتين ، وفى آن واحد : اولاهما زيادة الانتاج من مصادر الانتاج ، وهى المعدن ، والزراعة ، والصناعة ، والحيوان ، وذلك باستخدام الآلة ، والعلم ، وبتجويد الخبرة الادارية ، والفنية ، وثانيتهما عدالة التوزيع ، وهى تعنى ، فى مرحلة الاشتراكية ان يكون هناك حد أعلى لدخول الافراد ، وحد أدنى • على ان يكون الحد الادنى مكفولا لجميع المواطنين ، بما فى ذلك الاطفال ، والعجائز ، والعاجزين عن الانتاج ، وعلى أن يكون كافيا ليعيش المواطن فى مستواه معيشة تحفظ عليه كرامته البشرية ، واما الحد الاعلى للدخول فيشترط فيه الا يكون أكبر من الحد الادنى باضعاف كثيرة ، حتى لايخلق طبقة عليا تستنكف ان تتزاوج مع الطبقة ذات الدخول الدنيا •• ومن أجل زيادة الانتاج وجب تحريم ملكية مصادر الانتاج ، ووسائل الانتاج على الفرد الواحد ، او الافراد القلائل فى صورة شركة ، سواء أكانت شركة انتاج أو شركة توزيع •• ولايحل للمواطن ان يملك ملكا فرديا الا المنزل ، والحديقة حوله ، والاثاث داخله ، والسيارة ، وما الى ذلك مما لا يتعدى الى استخدام مواطن استخداما يستغل فيه عرقه لزيادة دخل مواطن آخر • والملكية الفردية ، حتى فى هذه الحدود

الضيقة ، يجب الا تكون ملكية عين للاشياء المملوكة ، وأنما هى ملكية ارتفاق بها ، وتظل عينها مملوكة لله ثم للجماعة باسرها •

« ثم انه كلما زاد الانتاج من مصادر الانتاج اتجهت عدالة التوزيع الى الاتقان ، وتقريب الفوارق ، وذلك برفع الحد الادنى وبرفع الحد الاعلى ، على السواء • ولكن رفع الحد الادنى يكون نسبيا أكبر من رفع الحد الاعلى ، وذلك بغية تحقيق المساواة المطلقة • وعند تحقيق المساواة المطلقة بفضل الله ، ثم بفضل وفرة الانتاج ، تتحقق الشيوعية ، وهى تعنى شيوع خيرات الارض بين الناس • • فالشيوعية انما تختلف عن الاشتراكية اختلاف مقدار • • فكأن الاشتراكية أنما هى طور مرحلى نحو الشيوعية ، « ولقد عاش المعصوم الشيوعية فى قمتها حين كانت شريعته فى مستوى آية الزكاة الكبرى « يسألونك ماذا ينفقون قل العفو » ولقد فسر العفو بما يزيد عن الحاجة الحاضرة ، وحديثه عن الاشعريين فى مستوى الشيوعية ،وذلك حين قال «كان الاشعريون اذا أملقوا ، او كانوا على سفر ، فرشوا ثوبا ، فوضعوا عليه ما عندهم من زاد ، فاقتسموه بالسوية ، اولئك قوم انا منهم ، وهم منى »

وحديث آخر رواه أحد الاصحاب قال (كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر فقال « من كان له فضل مال فليعد به

على من لا مال له ،ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ، ومن كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل ماء فليعد به على من لا ماء له . »ثم ذهب يعدد الفضول حتى ظننا ان ليس لاحد حق فى فضل)

وزيادة الانتاج أنما تكون باستخدام الآلة ، وبالخبرة العلمية ، والادارة الرشيدة ، على اسلوب التعاون بين المواطنين المنتجين ، لا على اسلوب الامتلاك المركزى للدولة . .

ونحن الجمهوريين حين نتحدث عن الاشتراكية العلمية،او عن الشيوعية ، فيما ندعو اليه ، لا نريد مذهب كارل ماركس هذا المعروف باسم الماركسية اللينينية ، بل أننا لنعلم ان اشتراكية كارل ماركس ليست علمية ، وانما هى متورطة فى خطأ اساسى وجسيم ، وهو خطأ يشكل اكبر عقبة فى سبيل انتصار الاشتراكية فى الارض وهى لن تنتصر الا اذا صححت هذا الخطأ الاساسى ، وقد وردت الاشارة الى هذا الخطأ بايجاز فى كتابنا « التحدى الذى يواجه العرب » الصفحة نمرة ١٤ ، وموعدنا بالتفصيل كتابنا المقبل « الاسلام ديمقراطى اشتراكى» الذى سيصدر قريبا ان شاء الله .

الجمع بين الديمقراطية والاشتراكية

يمكن القول بان نظاما يستطيع ان يجمع بين الديمقراطية والاشتراكية فى جهاز حكومى واحد هو حاجة البشرية منذ اليوم . وقد عجزت الرأسمالية الغربية فى ذلك حين زعمت ، تمشيا مع

مفهوم سلفى ، أن من لوازم الحرية الفردية حرية الامتلاك الفردى ، حتى لوسائل الانتاج ، وحين رفضت ان تتطور عن هذا الموقف نحو الاشتراكية الا تطورا وئيدا يمليه الضغط الشيوعى ، ويحفزه الخوف من الثورة الشيوعية المجتاحة ، وبذلك فقد فرط الغرب فى الجانب الاشتراكى ، وأصبح يوهم نفسه بأنه ديمقراطى وفى الحق ليس هناك ديمقراطية تهمل الاشتراكيه الا أن تكون حبرا على ورق •

وقد عجزت ، من الجانب الآخر ، الشيوعية الماركسية اللينينية عن الجمع بين الديمقراطية والاشتراكية ، واتجهت الى تزييف الديمقراطية زاعمة أن الديمقراطية الغربية غير صالحة ، لانها ديمقراطية رأس المال والاقطاع •• وقد اتجهت هى الى ديمقراطية تصادر حرية رأس المال ، والاقطاع ، وتعطى الحق للعمال ، والمزارعين ، والمثقفين الوطنيين ، وأسمت هذه بالديمقراطية الصحيحة ، وفى الحق ان هذا تزييف للديمقراطية •• فما هى الا دكتاتورية المثقفين الوطنيين على العمال والمزارعين • ان الوهم الفكرى الكبير عند هؤلاء القوم هو مانعيناه على الهيئة الوطنية للدستور الاسلامى وذلك هو توهم النقص فى الديمقراطية لان الغرب اساء تطبيقها • والنظرة السليمة تقول ان الديمقراطية لا عيب فيها ، ولكن العيب فى من اساء تطبيقها ، ولن يكون المخرج من ورطة سوء التطبيق بتزييف الديمقراطية ، وانما بتصحيح التطبيق ••

وفى الحق ان الماركسية لـــن تستطيع ان تطبق الا ديمقراطية زائفة ــ دكتاتورية تسمى زورا وبهتانا ، ديمقراطية ــ وذلك لان قصر نظر الماركسية الذى ورطها فى انكار القيم الروحية قد أعجزها عن تقديم بديل لدافع الانتاج التقليدى الذى قوضـــته • • فقد كان دافع الانتاج القديم ، فى النظـــام الاقطاعى ، والرأســمالى ، الذى ورثته الماركسية ،ان فائض انتاجك لك ،تدخره ليوم حاجتك، بعد ان تدفع ماعليه من وظيفة مالية • ثم جاء النظام الاشتراكى ، وهو لا يقوم الا على اخذ فائض انتاجى وانتاجك ، مـــن القادرين على الانتاج ، لانه بفضـــل مايفيض عنا يعطى الذين لا يستطيعون الانتاج وانما يستطيعون الاستهلاك • • وقد نرضى ، انا وانت ، من القادرين على الانتاج عـــن هـــذا الوضع مؤقتا ، ريثما نبلغ شـــاطىء الشيوعية ، حيث نصبح كلنا فى بحبوحة وســـعة ، ننتج مانطيق ، ولكنا ، بفضل وفرة الانتاج ، نأخذ كـــل مانحتاج • • ولكن مرت السنون ولم تقطع الماركسية مرحلة الاشتراكية ، وها هى ، فى نهاية نصف قرن من بداية تطبيقها ، فى روسيا ، تحاول ان ترتد الى أستعمال حـــوافز رأسمالية ، تضمن بها زيادة الانتاج ، وجودة الانتاج • وتلك هى اجراءات الاقتصادى الســـوفيتى لبرمان • • ويحدثنا لبرمان ، وغيره من الماركسيين ، ان حوافز الانتـــاج التى تقوم عـــلى المكافأة الماديـــة ليست ، بالضرورة ، رأسمالية ، وأنما تتمشى مع الاشتراكية • وهوقول مردود، بالطبع • وستظهر حقيقة هذه الحوافز التى ادخلها لبرمان ، بدافع الضرورة فى قصـــور الماركسية ، حـــين تتداعى هـــذه الحوافز الى نهايتها

المنطقية •• يومئذ ستظهر انها ، فى واقع أمرها ، نكسة الى الرأسمالية أضطرت الماركسية اليها بسبب قصر نظرها حين أنكرت القيم الروحية •

ان الذى حدث فى الاتحاد السوفيتى هو الامر الطبيعى ، وهو أننا ، نحن البشر ، لانفعل أمرا ، ولا نترك امرا ، الا لغرض يدور حول ذواتنا •• فاذا قالت الدولة للناس انتجوا بكل طاقتكم الانتاجية ، وضحوا فى المرحلة الحاضرة بفائض انتاجكم لاننا نبنى النظام الاشتراكى الذى هو مرحلة فقط ، نحو النظام الشيوعى ، وحين نبلغ النظام الشيوعى ، بفضل تضحيتكم فى مرحلة الاشتراكية ، فان مكافأتكم ستكون ان تنالوا كل ماتحتاجون اليه،مع قلة فى ساعات العمل ، فان الناس ، كراهة منهم للوضع الاقطاعى،والرأسمالى الماضى،وثقة منهم فى النظام الجديد، الذى جاء بخلاصهم ، وفتح لهم باب الامل على جنة الارض ، سينتجون • ولكن حين يطول الامد على الموعود فان الامر الطبيعى هو ضعف الثقة بالنظام الجديد من جانب المخضرمين الذين عايشوا سوء النظام القديم ، وتفتحت نفوسهم بالامل فى النظام الجديد •• وأما الاجيال الجديدة التى لم تعرف شيئا كثيرا عن سوء النظام القديم فانها لاتفهم معنى لكل هذه التضحية وانما تنتظر عائد التضحية ان يكون فوريا • أو هو ان تراخى فانما يتراخى لمدة قصيرة ، وذلك لان الحياة فى حد ذاتها قصيرة • وعمر الاستمتاع بالخيرات فيها أقصر •• والنتيجة الطبيعية من

المخضرمين ، ومن الاجيال الجـديدة ، هى التذمر ، والتمـرد ، والعصيان المكبوت ، الذى لايجد فرصة للتعبير عن نفسه ، امام ارهاب الدولة ، وقوة مركزيتها ، الا فى قلة الانتاج المتعمد •

ان الدولة الماركسية فى مثل هذا الموقف ، امام احـدى ثلاث خصال : فهى اما ان توجد دافعا جديدا ، وبديلا لدافع الانتـاج التقليدى الذى قوضته ، او ان تقوم بالمراقبة ، والتجسس الدقيق ، والمستمر على المنتجين ، او ان تنهار •• فاما الخصلة الاولى فان الماركسية لاتجد اليها سبيلا • واما الخصـلة الاخيرة فانهـا لاتريدها ، بالطبع • فلم تبق الا الخصلة الثانية وهى المراقبة الدقيقة ، وهى ماقامت عليه الماركسية فى الاتحاد السوفيتى • وفى الحقيقة لقد قامت عليه منذ بداية نشأتها • ولكن المراقبة ، والتجسس ، قد كان فى اول الامر موجها ضد من سموا اعداء النظام الجديـد من سدنة النظام القديم ، من الاقطاعيين ، والرأسماليين • ثـم اصبحت المراقبة ، والتجسس لازمة من لوازم التطبيـق الماركسى على مرور الزمن ، لان اعداء النظام الجديد قد اصبحوا بعض اعوانه القدامى ، الذين فقدوا الامل فيـه ، من المخضرمـين ، ومـن الاجيال الجديدة ، كما ذكرنا •• وكان امر التجسس والمراقبة والبوليسية على اشده على عهد استالين • وكانت نتيجتـه حمامات الدماء التى زعم خريشوف ، فى احد تصريحاته ضـد استالين ، ان استالين قتل فيها مايبلغ خمسة الملايين من المواطنين فلما انتهى عهد استالين ، واقبل عهد خلفائه من بعده ، واظهرهم

خريشوف جاء عهد انحلال الماركسية ، وضعف القوة الكابتة التى كانت فى يدى استالين ، وبدأ ضعف الثقة ، لطول ما مر من الزمن دون ان تظهر صورة الشيوعية حتى فى الافق البعيد •• وبدأ ضعف الانتاج ، واصبحت الدولة الحديثة فى روسيا بحاجة الى دافع يدفع لزيادة الانتاج ، يحل محل الخوف الذى فرضه استالين ، ولم يعد من الممكن استمراره فى عهد خلفائه ، فلم تسعف الماركسية ـ اللينينيه اتباعها بحافز جديد ، فأرتدوا الى الحوافز الرأسمالية • وبذلك أصبحوا مرتدين فى نظر منافسيهم الصينيين •• وانهم بحق ، لمرتدون ، ولكن الماركسية نفسها لم تسعفهم بما يعصمهم عن الردة •• وهى لن تسعف ماوتسى توتغ بشىء • بل ، الحقيقة ، ان فشلها على يديه لهو اسرع من فشلها على يدى الروس ، ويكفى الآن ما اغرق فيه الصين من فوضى تسمى ، سخرية ، بالثورة الثقافية ، يقوم بها الايفاع والمراهقون ، ضد اساتذة الجامعات ، وضد فلاسفة الماركسية ، من امثال ليوشاوشى ••

ان الماركسية تحمل عناصر فشلها فى ذاتها ، وهذا امر تترك تفصيله لحين صدور كتابنا المقبل وهو باسم «الاسلام ديمقراطى اشتراكى » ولكنا نستطيع ان نؤكد هذه العبارة ، وهى عبارة لايذهل عنها الا تابع ذليل ، مخدوع ، أو مفكر لايستحق اسمه ، فهو كليل الذهن ، قاصر الفكر ••

وقصور المار كسية يكمن فيما تتبجح به جهلا، وتسميه علما ، وهو الالحاد • ولن يكون الالحاد علما ، الا اذا انطمست العقول ، وتخلت عن وظائفها • والا فانه قد قيل : ـ

فليس يصح فى الاذهان شىء : اذا احتاج النهار الى دليل •

وهنا يجىء دور الاسلام ليتمم النقص فى الماركسية بادخاله عنصر الروح الذى جحدته ، وبادخاله لعنصر الروح تصبح القيمة على مستويين : المستوى المادى ، والمستوى الروحى : والمادة وسيلة للروح ، بمعنى « ليس بالخبز وحده يحيا الانسان ، بل بكل كلمة من الله » كما قال المسيح أو « الدنيا مطية الآخرة » كما قال المعصوم • وهذه النظرة تعوض دافع الانتاج التقليدى الذى لابد له من ان يتقوض ليفتح الطريق للاشتراكية ، لانه كما سبق ان قررنا ، لولا انك تنتج اكثر مما تستهلك ولولا ان مايفيض من انتاجك عن استهلاكك يؤخذ منك ، لما امكن امداد العاجزين عن الانتاج بما يحتاجونه لاستهلاكهم •• وامداد هؤلاء هو من ضمن محاسن النظام الاشتراكى ، لان به تظهر انسانية الانسان • وفى انسانية الانسان كل القيمة للافراد وللجماعة ، فانك برضا نفسك ، ان تجتهد فى زيادة الانتاج ، وان تقتصد فى استهلاكك ، توفر السعادة لقوم آخرين ، من اطفال ، ونساء ، وعجزة ، وعجائز • وبتوفيرك السعادة لهؤلاء ، بتقديم تعبك، وعرقك ، ووقتك وفكرك ، تجد زيادة ، وسعة فى طمأنينة نفسك ، ورضا قلبك،

ورحابة انسانيتك •• ومن ثم سعادتك •• والاسلام يركز على ذلك تركيزا يجعل عبادته ان هى الانهج تربوى يعدنى ويعدك لنكون صالحين ، ونافعين لاخواننا فى الحياة •• فهو يقول « الدين المعاملة » ويقول « الخلق عيال الله فاحبهم الى الله انفعهم لعياله » ويقول « من غشنا ليس منا » ويقول « المسلم من سلم الناس من لسانه ويده » ••

ثم هو فى تربيته يجعل ضميرك الرقيب عليك ، وهذا يغنيك عن مراقبة غيرك عليك ، سواء أكان هذا الغير رئيس الوحدة الانتاجية التى تشتغل فيها ، أم كان البوليس السرى الذى تحتاجه الماركسية ، ولاتستغنى عنه فى حمايتها لنظامها •• فاذا كان الرقيب عليك ضميرك فانت حر • واذا كان المواطنون احرارا فقد امكن للاشتراكية ان تطبق تحت ظل الديمقراطية •• وهذا ما جعلنا نزعم ان الاسلام وحده هو الذى يستطيع ان يجمع بين الديمقراطية ، والاشتراكية ، فى نظام حكومى واحد ••

هذا ، ولا يظنن احد ان الاسلام لا يفرض قيام الاشتراكية بالقانون ، وانما يتركها لضمائر الافراد • فان مثل هذا الظن سيكون خاطئا •• والمقصود ان الاسلام انما يتخذ القانون وسيلة من وسائل التربية يضاف الى وسايل أخرى ، فى النهج التعبدى ، فمن استغنى عن القانون بفضل تربيته فذلك هو الرجل الحر ، ومن احتاج لتطبيق القانون عليه طبق عليه ، كوسيلة لاعانته على التربية ، وليس كوسيلة للردع فقط ••

والاســـــلام

ان موضوع الاسلام هذا لن نحتاج الى الاطالة فى أمـــره هنا ، لاننا افردنا له كتابا صدر منذ حين باسم « الرســـالة الثانية من الاســـــــلام » فمن شاء فليرجع اليها ، ولكننا نحب هنـــا ان نقرر ان من يعرف حقيقة الاسلام ويعرف حقيقة الديمقراطية والاشتراكية ، لايسعه الا ان يعترف بان الاسلام أولى بهما مـــن الشرق ، ومن الغرب ، وبصورة حاسمة •• فاذا قـــال داعيـــة اسلامى ان الاسلام لادخل له بالاشتراكية ، ولا بالديمقراطية ، وانما هو اسلام كما يقول دعاة الاسلام عامة ، وكما قالت هـــذه الهيئة الوطنية للدستور الاسلامى ، فان هذا القائل لايزيد على ان يدلل على عظيم جهله بامر الاشتراكية ، وأمر الديمقراطيـــة ، وأمر الاسلام •• وهذا جهل لا يملك المرزوء به حـــق الحديث فى أمور الناس العامة ••

ان عصرنا الحاضر يتميز على سائر عصور البشرية بانه عصر العلم : ويغلب عليه ، فى المرحلة الحاضرة ، العلم بالقـــوانين التى تحكم الوجود المادى ، وهو منطلق ليعلم القوانـــين التى تحكم النفس البشرية ، وهو فى ذلك وشيك النجاح ، وسيتوج علمنـــا بالوجود الذى يحيط بنا ، بعلمنا بانفسنا ، فان الانســـان ، فى جميع محاولاته ، فى البر وفى البحر ، وفى الفضاء الخارجى ، انما يبحث عن نفسه • ولقد جعل الله تبارك وتعالى ، معرفتنا بالبيئة

المادية التى تحيط بنا وسيلة ، ومجازا الى معرفتنا انفسنا • • فهو يقول ، جل من قائل ، « وفى الارض آيات للموقنين ، وفى انفسكم • أفلا تبصرون ؟ » ويقول أيضا « سنريهم آياتنا فى الآفاق ، وفى انفسهم ، حتى يتبين لهم انه الحق • أولم يكف بربك انه على كل شىء شهيد ؟ » ثم انه جعل معرفتنا انفسنا مجازا ، ومعبرا ، الى معرفته هو ، وهى اعلى ، واشرف المعرفة • • ولقد قال المعصوم ، فى ذلك « من عرف نفسه فقد عرف ربه » •

وفى مجالات العلم فان الاسلام على مرحلتين : مرحلته الاولى مرحلة عقيدة ، ومرحلته الثانية مرحلة علم : هو فى مرحلة العقيدة اسلام بدائى ، ثم ايمان ، ثم احسان ، وهذه قصاراه • • وهو فى مرحلة العلم علم يقين ، وعلم عين اليقين ، وعلم حق اليقين • وهذه حسبه • • ومرحلة العلم انما تجىء بالترقى من مرحلة العقيدة • •

فكأن الانسان يدخل فى الاسلام اول امره قبل ان يؤمن بالله ، لانه لايعرف عنه مايكفى ، ولكنه يؤمن بصدق النبى ، فيصدقه ، ويطيعه • وهذه مرتبة القول باللسان ، والعمل بالجوارح • فاذا احسن الاقتداء فى ذلك بالنبى يدخل فى قلبه معنى هو الايمان ، فيصير مؤمنا بالله وتلك مرتبة تصديق بالقلب ، واقرار باللسان ، وعمل بالجوارح • ثم يزيد الايمان فيصبح احسانا ، ثم يزيد الاحسان فيصبح علم يقين ، ثم يزيد فيصبح علم عين اليقين ، ثم يزيد الايمان أيضا فيصبح علم حق اليقين ،

وعندها تطمئن النفس الى الله ، وتسلم له قيادها ، وتعيش وفق تدبيره وسيرا خلف ارادته • وهى راضية ، قريرة العين ، لانها علمت وجودها فى الله • وهذا الانقياد القرير العين هو الاسلام الذى قال تعالى عنه « ان الدين عند الله الاسلام »

ولقد قلنا عنه فى « رسالة الصلاة » من صفحة (٤٦) « ان الاسلام ، فى حقيقته ، ليس دينا بالمعنى المألوف فى الاديان ، وانما مرحلة العقيدة فيه مرحلة انتقال الى المرحلة العلمية منه : • • مرحلة الشريعة فيه مرحلة انتقال الى مرتبة الحقيقة • • حيث يرتفع الافراد ، من الشريعة الجماعية ، الى الشرائع الفردية ، التى هى طرف من حقيقة كل صاحب حقيقة ، وتكون الشريعة الجماعية محفوظة ، ومرعية لمصلحة السلوك ، والتربية ، والتنظيم للقاعدة البشرية ، التى تستجد كل يوم ، وتجاهد بالتجارب كل حين لترقى المراقى •

« والذين يدخلون فى مراتب الشرائع الفردية هم المسلمون حقا — هم الاحرار ، الذين سبقت الاشارة اليهم ، فى هذا الحديث ، حين قلنا ان الحرحرية فردية مطلقة هو الذى استطاع ان يعيد وحدة الفكر ، والقول ، والعمل الى بنيته ، فاصبح يفكر كما يريد ، ويقول كما يفكر ، ويعمل كما يقول ، ثم لاتكون عاقبة عمله الا خيرا للناس ، وبرا بهم وبذلك يستطيع ان يعيش فوق قوانين الجماعة ، لانه ملزم نفسه بشريعته الفردية ، وهى فوق مستوى الشريعة الجماعية ، فى

التجويد ، والاحسان ، والبر والتسامى • « (الاسلام دين الفطرة) معناها دين (علم النفس) وهو سيهدى البشرية ، من حيث هى بشرية ، بصرف النظر عن الوانها ، والسنتها ، الى ضالتها المنشودة •• هو سيهدى كل انسان الى نفسه ، لانه كما قلنا (علم نفس) وهو بهذا المستوى العلمى سينتصر فى عصر العلم على الاديان التقليدية فيتحقق موعود الله تعالى (هو الذى ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) ـ (بالهدى) الى النفوس كما قال تعالى (من اهتدى فانما يهتدى لنفسه) (ودين الحق) يعنى دين العلم ، ولسنا نريد الاطالة ههنا ، فان له سفرا خاصا سيكون عنوانه (العهد الذهبى للاسلام امامنا) » هذا ماقلناه عن الاسلام فى « رسالة الصلاة »

ونريد ان نقرر هنا ان الاسلام فى هذا المستوى نهجه السياسى « ديمقراطى » ، ونهجه الاقتصادى « اشتراكى » ونهجه الفردى اعنى فى اسلوب التربية الفردية ـ « الحرية الفردية المطلقة » ، فاذا عجز عنها الفرد صودرت بقانون دستورى ، والقانون الدستورى هو الذى يوفق بين حاجة الجماعة الى العدالة الاجتماعية الشاملة ، وحاجة الفرد الى الحرية الفردية المطلقة •• فهو لا يضحى بحق الجماعة لمصلحة الفرد ، كما تفعل الرأسمالية الغربية الحاضرة ، ولا يضحى بحق الفرد لمصلحة الجماعة ، كما تفعل الشيوعية الماركسية الحاضرة • وهذا القانون انما هو

تنسيق بين الغاية ، التى هى الفرد ، والوسيلة التى هى الجماعة وهو لذلك حين يصادر حرية الفرد انما يصادرها مؤقتا وانما يجعل عقوبة المصادرة علاجا لقصور الفرد عن حسن التصرف فى الحرية ، لاتشفيا منه ، وهو بهذه المصادرة انما يعده ليقبل على ممارسة حريته بطاقة اكبر ، وكفاءة اكفأ مما كان عليه قبل وقوع المصادرة عليه ..

ولقد تحدثنا عن هذا الاسلام باستفاضة فى جميع كتبنا التى صدرت حتى اليوم وهى رسالة الصلاة والرساله الثانيه من الاسلام ــ وزعيم جبهة الميثاق الاسلامى فى الميزان » « والتحدى الذى يواجه العرب » « ومشكلة الشرق الاوسط » فلتراجع فان فيها عن الاطالة هنا غناء

تعالوا الى كلمة سواء

هذه كلمة نوجهها الى « جبهة الميثاق الاسلامى » والى « الحزب الاشتراكى الاسلامى » والى « الهيئه الوطنيه للدستور الاسلامى » كهيئات ، والى كل مهتم بالدستور الاسلامى ، من المواطنين كأفراد .. فان الدستور الاسلامى اليوم لا تمليه حاجة المسلمين فحسب ، وانما تمليه حاجة البشرية جمعاء ، تلك البشرية التى ضاقت عن استيعاب طاقاتها المدنية الغربية الحاضرة ، فاصبحت تبحث عن مدنية جديدة هى فى الاسلام عتيدة وحاضرة وفى غير الاسلام لا وجود لها

واصبح بذلك علينا ، نحن المسلمين ، واجب تقديم هذه المدنيـة الجديدة ، التى تتولى توجيه الطاقة البشريه الحاضرة ، والمجهود البشرى الجبار ، المعاصر ، الى باحات الامن والسـلام •• ان الاسلام كامل ، ولاعيب فيه ، على الاطلاق ، ولكن العيـب فينا ، نحن المسلمين ، فاننا قاصرون ، كل القصور ، عن فهمـه واسوأ من ذلك ، فاننا نرمى الاسلام بقصورنا عن الادراك •• فكل عالم من علماء الفقه ، اليوم ، يكاد يجعل نفسه حجة علـى الاسلام •• فما علمه هو فهو الاسلام وما علمه سواه ، ممن خالفه الرأى ، فهو الكفر ، والمروق ••

التقينا مرة برجل من هذا القبيل ، ممن يعتبرون فى قمة من قمم المسـئوليه « العلميـة الدينيـة » ، وكـان غرضـنا مـن لقائه ان نعـرض عليه الفكـرة الجمهورية لنعلم ماعنده عن الاسـلام ، وقـد جـرى على لساننا قوله تعالى « هو الذى ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا » ونحن نفكر فى مستقبل الاسلام ، فقال « قد ظهر ، فأن المقصود ظهو رالبرهان ، وقد ظهر » قلنا فأنت لا تنتظر ظهورا للاسلام فى مستقبل الايـام على الاديان كلها ؟ فقال « لا !! فقد ظهر : » ؟

ان مثل هذا الرجل لا يحق له ان يتحدث بأسم الاسلام ، الا اذا كان الحديث باسم الاسلام لا يستتبع مسئولية علمية ، كما هى الحال عندنا الان ••

الاسلام عائد ، ما فى ذلك ادنى ريب ، وذلك موعود الله • وموعود المعصوم ، وعلى المسلمين عامة ، وعلى العرب منهم بوجه خاص ، يقع واجب النهوض بعبء التبشير به ، وبعودته ، حتى تفىء البشرية التى لوحتها هاجرة الشقاق الى ظله الوريف •••

ولن يعود الاسلام فى مستواه « العقيدى » وانما سيعود فى مستواه « العلمى » وقد تحدث الجمهوريون عن ذلك كثيرا ، ولو لم يكن فى الاسلام غير العقيدة لكان وقته انقضى ، لانه فى مستوى العقيدة تقابله عقائد عديدة لن يتخلى عنها اهلها حين يدعون الى اعتناق عقيدة اخرى •• فانه فى مستوى العقائد « كل حزب بما لديهم فرحون » فالعقائد بذلك تفرق البشرية ولا تجمعها •• ولكن فى مستوى العلم فان الاسلام يقف قمة تنتهى عندها كل القمم • ويلتقى عندها كل البشر فيجدوا حاجتهم • فعبارة « الاسلام دين الفطرة » التى قالها المعصوم تشير الى هذه المرتبة العلمية من الاسلام التى نتحدث عنها •• وفى هذه المرتبة تظهر ، وتتحقق الوحدة البشرية ، لان الفطرة البشرية ، حيث وجدت ، فهى بشرية •• وعن ذلك تحدثنا بشىء من الاسهاب فى كتبنا مما يغنينا عن الاطالة ههنا • والاسلام فى مستواه العلمى « ديمقراطى اشتراكى » •

هل فى الاسلام دستور اسلامى ؟؟ الجواب نعم .. ولا !!

ليس فى الشريعة الاسلاميه ، التى بين ايدينا الان دستور ، لسبب واحد بسيط ، هو ان الحكم الذى كان عليه سلفنا لم يكن حكما ديمقراطيا ، وانما كان حكم الفرد الرشيد ، الذى جعل وصيا على قوم قصر ، وفرض عليه ، فى مباشرة هذه الوصايه ان يستشير هؤلاء القصر ليشعرهم بكرامتهم الانسانيه وليعطيهم الفرصه فى مباشرة شئونهم ، حتى يتعلموا ، تحت توجيهه ، كيف يحسنون التصرف فيها ، ليتأهلوا ، لمرحلة الحكم الديمقراطى حين يبلغون سن الرشد .. ولقد جاءت آية الشورى فى ذلك « فبما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب ، لانفضوا من حولك ، فاعف عنهم ، واستغفر لهم ، وشاورهم فى الامر ، فاذا عزمت فتوكل على الله ، ان الله يحب المتوكلين » وهذه الاية يزعمها جميع دعاة الاسلام عندنا اية ديمقراطية أو قالوا انها اية حكم الشورى وان الاسلام لاعلاقة له بالديمقراطية وانما هو حكم الشورى ، فى مقابلة الحكم الديمقراطى .. ومع ذلك هؤلاء الدعاة يتحدثون عن الدستور ، وما من دستور الاوهو عنوان للحكم الديمقراطى ، فيما عدا حالات التزييف الذى يقوم عليه الحكم المطلق ، فى الفاشية ، وفى الشيوعية ، وفى غيرهما .. وهو تزييف لا ينطلى على احد من المفكرين ..

فآية الشـــورى آيـــة حكم الفـــرد الرشيد ، وعليها قامت الشريعة الاسلامية فى حـــق المؤمنين ، وهى ، فى هـــذا المستوى ، ناسخة لآيتى الديمقراطية فى الاسلام ، وهما « فذكـــر انما انـــت مذكر * لست عليهم بمســـيطر » فاذا أردنا ان نتحـــدث عـــن الدستور الاسلامى فقد وجب ان نطور الشريعة الاســـلامية ، فى أمر السياسة ، من آية الشـــورى الى هـــاتين الآيتين الكريمتين : والا فأننا نهرف بمالا نعرف ..

ليس فى الشريعة الاسلامية دستور وانما الدستور فى الاسلام .

ولقد تحدثنا عن التمييز بين الشريعة الاسلامية ، والاسلام ، فليراجع فى موضعه من « الرسالة الثانية من الاسلام . »

ولمـــا كانت الاشتراكية جناح المجتمع الثانى ، حـــين تكون الديمقراطية جناحه الاول ، فأنه ، وبنفس القـــدر ، لا توجـــد فى الشريعة الاسلامية أشتراكية ، ولكـــن الاســـلام اشتراكى .. ويزيد !! ونحن نذكر هذا هنا ، ونكتفى به ، لان الدستور يقوم على هذين الجناحين .. ولاننا سبق أن تحدثنا عن تطوير شريعة الزكاة ذات المقادير لتستلهم أكبر قدر ممكن مـــن زكاة المعصوم وتحدثنا بتطويل فى « الرسالة الثانية من الاسلام »

بايجاز ؟؟ لا يحق لنا أن نتحدث عن الدستور الاسلامى اذا كنا لا نرى تطوير الشريعة الاســـلامية ، فيما يخص السياســـة ،

والاقتصاد .. وذلك لسبب واحد بسيط وهو انه لم يكن الحكم السلفى الذى قامت عليه الشريعة ديمقراطيا ، وانما كان حكم شورى ، والشورى ليست ديمقراطية ، لان الوصى ليس ملزما باتباع رأى القصر ، اذا رأى رأيا يخالفه ، وماهكذا الديمقراطية ، الشورى مشاورة تملك حق المخالفة ..

فاذا كنا نرى تطوير الشريعة الاسلامية فى السياسة والاقتصاد لتنتقل من نص فرعى ، الى نص أصلى ، نزل عنه ، مراعاة لظروف الوقت ، وطاقة الناس ، فأننا بذلك نستطيع أن نتحدث عن الدستور .. راجع فى تفصيل التطوير « الرسالة الثانية من الاسلام »

مرة اخرى .. هل فى الاسلام دستور اسلامى؟؟
الجواب : نعم ـ ولا !! نعم ، فى الاسلام دستور ! ولا ليس فى الشريعة الاسلامية التى بين ايدينا الآن دستور ..

فيا دعاة الاسلام فى هذه البلاد تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم أن نجلس ، ونترك وراءنا حظوظ نفوسنا ، فنجود فهم ديننا ، ولا يصدنكم عن هذه ماترونه من غرابة فكرة الحزب الجمهورى ، فلعل هذه الغرابة أن تكون مظنة الرشد ، اكثر منها مظنة الغواية ، ألم يقل المعصوم « بدأ الدين غريبا وسيعود غريبا

كما بدأ ، فطوبى للغرباء !! قالوا من الغرباء يارسول الله ؟ قال الذين يحيون سنتي بعد اندثارها » ؟؟ وفى رواية اخرى قال عن الغرباء « فئة قليلة مهتدية فى فئة كبيرة ضالة »

ومن يدرى فلعلكم واجدون فى دعوة الحزب الجمهورى احياء لسنة المعصوم بعد أندثارها ؟؟

ومن يدرى فلعل الجمهوريين ان يكونوا الفئة القليلة المهتدية فى فئة كبيرة ضالة ؟؟

خاتمة

قلنا فى مستهل هذا السفر أن اقتراح الدستور الكامل قد سقط ، ونحب ان نكون واضحين فأن الدستور الاسلامى لم يسقط لأنه لم يقدم ، وانما سقط دستور ناقص ، جاهل ، اتتحل له اسم الدستور الاسلامى الكامل • ومن حسن التوفيق انه سقط ، وقد سقط هذا الاقتراح وهو مقدم من اللجنة الفنية ، ويمثل وجهة نظر جبهة الميثاق الاسلامى ، عن الدستور الاسلامى فماذا قالت جبهة الميثاق الاسلامى بعد سقوطه ؟ قالت فى العدد الخاص الذى أصدرته ، من جريدة الميثاق ، بتاريخ ٣١ ديسمبر عام ١٩٦٧ تحت عنوان « صورة المستقبل فى السودان كما يرسمها الدستور الاسلامى » قالت « لقد اكتملت اليوم قرارات اللجنة القومية للدستور واجيزت مسودة الدستور الدائم ويمكن ان يقال عن الدستور الدائم أنه به درجة معقولة من الالتزام

بالاسلام يظهر ذلك فى المادة الاولى « ان يكون دستور السودان مستمدا من مبادىء الاسلام وروحه » فهم قد اسموه الدستور الاسلامى وقالوا « انه به درجة معقولة من الالتزام بالاسلام » هذا وكل من يعرف يعرف انالاسلام لا يتجزأ ، وانه اذا كان عندك دستور هو خمسة وتسعون فى المائة اسلامى ، وخمسة فى المائة غير اسلامى فهو دستورغير اسلامى ، ومن يدرى فلعل عند الله الخمسة فى المائة التى فاتتك اهم من الخمسة والتسعين فى المائة التى احرزتها ، وما اجد بين يدى الآن عبارة تدل على جهل جبهة الميثاق بالاسلام مثل هذه العبارة التى اوردناها آنفا •• ثم تمضى هذه الجريدة فى تضليل للناس مؤسف ، فاسمعها تقول « ان اقرار الدستور الدائم سيضع امامنا وأمام السودان كله فكرة ايجابية ستكون منظارا نرى به أوضاعنا ونعمل على تغييرها وفق الفكرة الاسلامية » ثم تمضى فى ذلك الى أن تقول « والحل الشافى فى نظرى للقضايا المختلفة المتشابكة التى تعانى منها البلاد ينبغى أن يكون حلا ينبع من تصور للحياة مقبول لدى الناس أولا وثانيا أن يكون حلا متناسقا مع كافة الحلول الفرعية ، مثل هذا الوضع سيمكن الجهاز التنفيذى أن يكون فعالا وغير متناقض وسيجنبه الضغط المتلاحق ليتخذ قرارات أما متناقضة او غير منسجمة يفسرها أتجاه عام وتصور واضح من ناحية اخرى فان التكوين العقائدى لعامة الناس سيقوى الآن بعد أقرار الدستور

الاسلامى (كذا) حاستهم لتلمس النواحى السياسية التخطيطية ، والتطبيقات العملية للسياسة فى كافة اوجـه الحياة والتى تعارض نظرة الاسلام للحياة ومن ناحية أخـرى فان التخطيط سيتجه الى الوجهة التى سيضعها الشعب كمقياس لصلاحيتها وسيتجه كذلك التفكير السياسى وجهة يجتهد ليقترب بها من الاسلام » هـذا ماقالته هذه الصحيفة ، واعترف للقـارىء ان قلبى انقبض قبضة شديدة وانا أتابع هذه الاسطر لانقلها لك ، فأنها شديدة الظلام ، وتمضى الصحيفة فى حديثها ، وما تريد ان تقوله للناس هـو اننا نريدكم ان تعطونا فرصة أخرى فى الانتخابات المقبلة لنواصـل النضال لنحقق لكم الاسلام الكامل ، ولقد كنت انوى أن انقـل لكم فقرات من هذه العبارات ، ولكن نفسى انقبضت ، فمن شـاء فليرجع الى هذا المقال المسف •

ان جبهة الميثاق اسوأ من استغل الاسـلام فى هـذه البلاد لاغراض السياسه •• ولقد اصدر الحزب الجمهورى منشـورا بتاريـخ ٢١ر١١ر١٩٦٥ بعنوان « استغـلال الدين للاغـراض السياسية اضر بالدين ، وباخـلاق الامة ، مـن دعـوة الالحاد السافرة » ولقد جاء فى ذلك المنشور قولنا : ـ « طالعتنا الصحف بخبر عن الطالب المنكوب شوقى محمد على يقـول انه « سيطلق سراحه بعد أن يتم أخذ أقوال السيدة سعاد الفاتح كتابة ، وبعد أرساله لمستشفى الامراض العصبية ، بناء على طلب السيد فتحى حسن كاشف محامى المتهم الذى قدم طلبا للمحكمة قـال فيه ان

المتهم مصاب بمرض عصبى ، وكان يتعالج فى مستشفى الأمراض العصبية » ، ومعنى هذا ان جميع أقـوال ، واعمال المسئولين فى هذا البلد قد انبنت على قولة طالب غير مسئول شرعا ، ونحن لم نكتب الآن لنقرر هذه الحقيقة المؤلمة ، فان محاسبة المسئولين ، غير المسئولين ، سيجىء بها يوم تجف من هول سـؤاله اسـلات الألسن ، وانا لذلك اليـوم لمنتظرون • • فلينتظروا ، ولكننـا كتبنا لنبين للشعب الآتى : —

« ١ ـ الحـزب الجمهورى يدعو لتطـوير بعض صـور الشريعة الاسلامية التى جـاءت وهى تحمل سمة « الموقـوتية » لتصبح أقدر على حل مشاكل عالم اليوم ، فتصبح بذلك ادخل فى اغراض الاسلام ، لان أغراض الاسـلام التشريـع للمجتمع فى مستوى مشاكله ، ومستوى أمكانه ، ومستوى مجتمعنا الحاضر ، من جميع الوجوه ، غير مستوى مجتمع اسلافنا •

٢ ـ جميع الهيئات الاسلامية ، وعـلى رأسـها الاخـوان المسلمون ، يعارضون رأى الحزب الجمهورى فى التطوير ، ويرون ان جميع صور الشريعة الاسلامية الواردة فيها النصوص القطعية لا تحتاج منا الا الى التطبيق من جديد لتحل مشاكل عالمنا الحاضر على أتم الوجوه •

٣ ــ مع ذلك ، فأن جماعة الاخوان المسلمين ، مجاراة منها لحكومة أكتوبر الاولى ، أعطت المرأة المسلمة حق التصويت ، وحق الترشيح ، على قدم المساواة مع الرجل •

٤ ــ جماعة الاخوان المسلمين قدمت امرأة شابة ، هى السيدة سعاد الفاتح ، لتحاضر طلبة معهد المعلمين العالى فى بعض شؤون المرأة المسلمة ، كما بلغنا ، وقد وقع الحادث المشئوم فى تلك المحاضرة •

٥ ــ من حق هذا الشعب المسلم أن يسأل هذه الجماعة من أين جاءت بعملها هذا الذى تنسبه للاسلام بتشريعه الحاضر ؟ » هذا ماحواه منشورنا يومئذ ، ونحن نضيف اليوم ان جبهة الميثاق لاتعرف الاسلام ، ولا يهمها ان تعرفه ، وأنما هى تستغله أشنع استغلال ، وتضلل به هذا الشعب حين تحدثه عن الدستور الاسلامى بالاسلوب الذى أوردنا لكم نمطا منه • •

وهذا الدستور الذى بين يدى الجمعية التأسيسية الآن ، والذى تسميه جريدة الميثاق دستورا اسلاميا ، لا يستحق ان يسمى دستورا ، على الاطلاق ، فهو قد تغول على أصل الحقوق الاساسية تحت ستار محاربة الشيوعية ، وتغول على استقلال القضاء ، ثم هو مثل من التناقض المحزن • • ففى المادة الاولى

يقول « السودان جمهورية ديمقراطية أشتراكية ، تقوم على هدى الاسلام » وفى المادة نمرة ١١٣ يقول « الشريعة الاسلامية هى المصدر الاساسى لقوانين الدولة » وفى المادة نمرة ١١٤ يقول « يعتبر باطلا كل نص فى أى قانون يصدر بعد اجازة هذا الدستور ويكون مخالفا لاى حكم من أحكام الكتاب والسنة ألا اذا كانت تلك المخالفة قائمة فى جوهرها قبل أجازة الدستور » ونحن نقرر هنا أن ليس فى الشريعة الاسلامية ـ الزكاة ذات المقادير ـ اشتراكية وليس فى الشريعة ديمقراطية • • ومن ثم فأن فى هذه المواد تناقضا يجعل الدستور حبرا على ورق •

وتناقض آخر ، على سبيل المثال ، فى المادة نمرة ١٨ « تكفل الدولة للوالدين الحق فى اختيار التعليم الذى يريدونه لابنائهم » وفى المادة نمرة ٢٢ « تعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية فى الاقتصاد وتحرير المجتمع من الظلم والاحتكار والربا وعلى توجيه النهضة الاقتصادية بالتخطيط العلمى الدقيق بما يضمن زيادة مضطردة فى الانتاج تحقق الاكتفاء الذاتى وتكفل العيش الكريم للمواطنين وبما يمنع الاستغلال الاقتصادى ويحقق توزيع الدخل القومى توزيعا عادلا بين المواطنين • » هذا مجرد انشاء جميل ، ولم يقصد منه غير ذلك ، والا فكل من أوتى ادنى بصر بالامور يعرف ان التخطيط الاقتصادى الدقيق يعنى اعداد فنيين

ياعيانهم ، كما ، وكيفا ، فأنت لابد لك من أن تخرج مهندسين معماريين ، وميكانيكيين ، وكهربائيين ، وزراعيين ، ولابد لك من أطباء بيطريين ، وبشريين • ولابد لك من كافة الفنيين ، لتخرجهم باعداد مرسومة ، فأذا قلت كما قالت المادة نمرة ١٨ « تكفل الدولة للوالدين الحق فى اختيار التعليم الذى يريدونه لابنائهم » فانك تكون احد رجلين • • أما رجلا لايعنى مايقول ، حين تتحدث عن التخطيط الاقتصادى ، أو رجلا لا يفهم مايقول ••

والانشاء الجميل هو المظهر العام لمشروع الدستور الذى تناقشه الجمعية الآن ، وغياب المنهاج المرسوم للتنفيذ يدفع الانسان ليظن ان ليس هناك امر يراد وراء الانشاء الجميل • • وليس الامر بالطبع يقوم على سوء نية عند أحد ممن باشروا أعداد هذا المشروع ، ولكنه يقوم على جهل موبق • •

اقرأ ان شئت المادة نمرة ١٤ « تسعى الدولة جاهدة لبث الوعى الدينى بين المواطنين وتعمل على تطهير المجتمع من الالحاد ومن كافة صور الفساد والانحلال الخلقى » تجد انشاء جميلا يروقك ، وقد يكسبك بسرعة الى جانب مشروع الدستور • • ولكن قف ، وأسأل ، كيف يتم للدولة « تطهير المجتمع من الالحاد ومن كافة صور الفساد » ؟ السنا جميعا نعرف أن اجهزة الدولة

كلها فاسدة ؟ السنا نشكو هذا الفساد فى الوزراء ؟ وفى الخدمة المدنية ؟ وفى النظام الحزبى ؟؟ أم هل تنتظر ان نجنى من الشوك العنب ؟؟

واقرأ المادة نمرة ١٥ وهى أغرب من سابقتها : —

« تشرف الدولة على المناهج الدراسية والتربوية فى جميع المؤسسات التعليميه وتوجهها لتمكين الايمان بالله وحب الوطن وغرس الفضيلة والقيم الاخلاقية والشعور بالمسئولية »

انظر الى عبارة « الايمان بالله » هذه التى تأتى عن طريق « المناهج الدراسية » التى تشرف عليها اجهزة طوعت لها قلة ايمانها بالله ان تستغل دينه لدنياها ؟

ان الحزب الجمهورى ظل يدعو ، ولن ينفك ، الى احداث ثورة فكرية ، وقد قال فى احدث كتبه ، وهو « مشكلة الشرق الاوسط » • • « لابد من الثورة الفكرية وسط الشعوب العربية ، وذلك بعودة (لا اله الا الله) فى بساطتها ، ونقاوتها ، وصدقها ، كعهدنا بها فى القرن السابع الميلادى ، فى شعاب مكة ، وارجاء الحجاز »

وهذه الدعوة قد وجدت الاستجابة لها ، ونشأ

على اساسها مجتمع جمهورى صغير ، وسط المجتمع السودانى • وهذا المجتمع الصغير آخذة حدوده فى الاتساع باستمرار ، وهو ، إن شاء الله ، المقصود بالاشارة النبوية الكريمة فى حديث الغرباء

ولدى هذا المجتمع الجمهورى فان مشروع الدستور الذى تناقشه الجمعية الآن ليس فقط دستورا مزيفا ، بل انه ، على التحقيق ، اكبر وثيقة تضليل رسمية ، « او تحاول ان تكون رسمية » منى بها هذا الشعب السودانى ، منذ ان عرف الاستقلال أو قل ، منذ ان جلا عنه الحاكم الاجنبى ، ان اردت الدقة فى التعبير • •

اذا أصبح هذا المشروع دستورا فان الحزب الجمهورى اول من يعلن عدم أحترامه أياه • •

تحت الاعداد الآن مشروع للدستور الدائم للسودان ، وهو دستور القرآن ، وهو ، على ذلك ، دستور سينتفع به كل الناس ، على اختلاف السنتهم ، ونحلهم ، والوانهم ، لان القرآن فى حقيقته قد جاء لكافة الناس وسيخرج به سفر عما قريب ، ان شاء الله ، والله ولى التوفيق وولى التسديد • •